

## دور العامل الاقتصادي في إعادة بناء مشروع المغرب العربي

**The role of the economic factor in rebuilding the Arab Maghreb project**رحماني رميساء<sup>1</sup>، أو عشرين إبتسام<sup>2</sup><sup>1</sup> المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، [rahmani.roumaissa@enssp.dz](mailto:rahmani.roumaissa@enssp.dz)<sup>2</sup> المدرسة الوطنية العليا للعلوم لسياسية (الجزائر)، [ouacherineibtissem@yahoo.fr](mailto:ouacherineibtissem@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 2021/06/27

تاريخ القبول: 2021/05/30

تاريخ الاستلام: 2021/05/11

**ملخص:**

تسعى هذه الدراسة إلى التركيز على البعد الاقتصادي ودوره في إعادة بناء اتحاد المغرب العربي، الذي عرف جمودا مطلقا منذ أكثر من 27 عاما بسبب العديد من الصعوبات التي اعترضته، والتي تعيق عملية إعادة البناء وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على التكامل الاقتصادي المغاربي كمشروع أساسي للنهوض بالوحدة المغاربية بعد فشل التكامل السياسي.

والهدف من هذه الدراسة للبحث في كيفية استغلال وتوظيف البعد الاقتصادي في إعادة بلورة وإحياء مشروع التكامل المغاربي، لما لهذا الأخير من أهمية في ظل تزايد عدد التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتحديات التي يفرضها النظام الإقتصادي العالمي الجديد بالانتظام في شكل تكتلات إقليمية، تتيح لأعضائها الازدهار والتقدم وتعمق العلاقات التجارية، ولهاذا فمن الضروري إيجاد سبل وآليات بناء التكامل الاقتصادي المغاربي، وتحويل الاتفاقيات المبرمة إلى واقع عملي.

كلمات مفتاحية: المغرب العربي، التبادل التجاري، التكامل، العامل الاقتصادي، الموارد الطبيعية

**Abstract:**

This study seeks the focus of the economic dimension and its role in rebuilding the Arab Maghreb Union, which has been in complete stalemate for more than 27 years due to the many encountered difficulties, which hindered the rebuilding process. This study highlights Maghreb economic integration as a basic project for the advancement of Maghreb unity,

after the failure of political integration. The aim of this study is to research how to exploit, and employ the economic dimension in recrystallisation, and reviving the Maghreb integration project, because of the importance of this latter, and due of the increasing number of regional economic blocs, and the challenges posed by the new global economic order to be organized in the form of regional blocs that allow their members to prosper, progress and deepen relations. Therefore, it is necessary to find ways and mechanisms to build Maghreb economic integration, and to convert the concluded agreements into a practical reality.

**Keywords: Maghreb, trade exchange, integration, economic factor, natural resources**

---

المؤلف المرسل: رحمان رميساء

1. مقدمة

تسعى العديد من دول العالم إلى إقامة تكتلات إقتصادية وذلك لأغراض متعددة، في محاولة منها لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين إقتصاديات هذه البلدان، والإستفادة من مزايا تكثيف التعاون الإقليمي بهدف حل مشكلات مناطقهم الاقتصادية والاجتماعية، وقد جاءت هذه التكتلات كنتيجة للقيود المفروضة على العلاقات الاقتصادية الدولية، ومحاولة لتحرير التجارة بين عدد من الدول، وتوحيد الروابط والسياسات الاقتصادية وإزالة العوائق في وجه السلع والخدمات ورؤوس الأموال وعوامل الإنتاج، فنجد العديد من التكتلات الاقتصادية سواء أمريكية أو آسيوية أو أفريقية تجمعها مصالح مدعومة بسياسات معينة، ولهذا الغرض اتجهت الدول المغاربية في لحظة من تاريخها نحو الإتحاد والتكتل بغية تطوير العمل الوحدوي المشترك، و بعد ما يزيد عن الخمسة عشر سنة من بعث الإتحاد، تبدو لنا النتائج هزيلة وشبه منعدمة، بل وأن حالات التوتر التي تسود هذه العلاقات من حين لآخر تجعلنا نشكك في مدى جدوى وجدية هذا المشروع، بالتالي أصبح من الضروري إعادة النظر في هذا التكتل ومصيره لإعادة قيمته وثقله على كافة الأصعدة وذلك من خلال النافذة الاقتصادية لكسب القدرة على التفاوض وتحسين شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

والهدف من هذه الدراسة هو البحث عن كيفية استغلال الجانب الإقتصادي في إعادة توحيد المغرب العربي بتوظيف النظرية الوظيفية "لأرنيسست هاس"، وذلك بإسقاطها على التكتل المغاربي لإعادة تفعيله حسب فكرة "الإنتشار" spillover " لتفسير التداخل بين عملية التكامل الفني والسياسي، حيث يؤدي التكامل في قطاع معين إلى إنتشار العملية بشكل تدريجي إلى مجالات أكبر بما فيها المجال السياسي، وعلى هذا الأساس قدمنا هذه الدراسة لنبين أهمية الجانب الاقتصادي في تحقيق إندماج مغاربي، ليساهم في تكامل مجالات أخرى كما هو الحال في التجربة الأوروبية، التي حققت نجاحا كبيرا بعد أن بدأت تجربة تكاملها بإنشاء منظمة الحديد والصلب.

➤ إشكالية الدراسة:

تحاول هذا الورقة الإجابة على المشكلة البحثية التالية:

كيف يمكن للبعد الاقتصادي أن يكون بمثابة محرك فاعل لإعادة إحياء المشروع المغربي؟

➤ الأسئلة الفرعية:

1. كيف يمكن تطبيق النظرية الوظيفية على التكامل الاقتصادي المغربي؟
2. كيف يمكن لمقومات دول المغرب العربي أن تساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي؟
3. ماهي أهم الحلول التي يمكن من خلالها تجاوز عتبة الخلافات المغربية؟

➤ الفرضيات:

1. تنجح التجارب التكاملية بين الدول إذا ركزت على الجانب الاقتصادي واستغلال الموارد الطبيعية بالشكل السليم
2. كلما كانت الدول متقاربة في نمادجها الاقتصادية كلما كان ذلك مدخل سهل لتحقيق التكامل الاقتصادي

➤ المنهج المستخدم:

تم الإعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي لإستخدامهما في تجميع البيانات والمعلومات حول التجربة الاقتصادية المغربية والظروف التي أحاطت بها وصولا إلى الأسباب التي أدت إلى فشله وكذلك سبل تكامل دوله انطلاقا من المشروعات المشتركة.

➤ خطة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية السابقة والأسئلة المتفرعة عنها وللتحقق من صحة أو عدم صحة الفرضيات المستخدمة قمنا بتجزئة وتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، حيث تناولنا في المحور الأول مقارنة مفاهيمية ونظرية للتكامل المغربي، أما المحور الثاني فقد تعرضنا فيه لأهم المقومات الأساسية للتكامل الاقتصادي المغربي والتحديات التي حالت دون قيامه، بينما تطرقنا في المحور الثالث لسبل تجاوز المعوقات الاقتصادية لتفعيل التكامل المغربي.

## المحور الأول: التكامل الاقتصادي - مقارنة مفاهيمية نظرية-

لقد عرف الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة تطورات جديدة في العلاقات الاقتصادية بين الدول، والتي أصبحت تطالب بإقامة نظام دولي جديد بغية بناء إقتصاد متماسك وقوي، والإلتجاه نحو التكامل وزيادة الترابط لتشكيل كتلتات إقتصادية إقليمية كبرى في الصناعة، التجارة، المال، وقد شهد العالم مؤخرًا نشاطًا واسعًا على صعيد تكوين الكتلتات الاقتصادية الإقليمية سواء في إطار ثنائي أو إقليمي أو شبه إقليمي، وعليه سنقوم في هذا الموضوع بتسليط الضوء على هذه الظاهرة بدراسة تجرية دول المغرب العربي في التكامل الاقتصادي من الناحية النظرية لأن أي دراسة تحليلية في العلاقات الدولية تفقدنا بالضرورة إلى دراستها من جانبها النظري.

### 2. التكامل الاقتصادي - مقارنة مفاهيمية -

#### 1.2 تعريف التكامل: قبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي يجب أن نتعرف على مفهوم التعاون

الاقتصادي لأنه في كثير من الأحيان يحدث خلط بينهما:

إن للتعاون الاقتصادي في التاريخ الإنساني جذور ضاربة في أعماق بعيدة فلا يمكن لأي دولة كانت إمكانياتها أن تعيش طويلاً وتظل حياتها مستمرة وهي في عزلة عن غيرها من الدول، (إكرام، 2002، صفحة 45) فغالبًا ما تكون علاقات التعاون الاقتصادي عبارة عن عمليات مختلفة في المجالات الاقتصادية، تدخل ضمن إتفاقيات ثنائية أو جماعية، يكون الهدف من ورائها تحقيق منفعة متبادلة لمدة معينة على أساس من التكافؤ في المعاملة، ومن الميزات التي تتميز بها علاقات التعاون الاقتصادي هي أن كل دولة عضو في هذا التعاون تحافظ على كل خصائصها التي كانت تتمتع بها قبل الدخول في علاقات التعاون الاقتصادي، ومعنى آخر أن التعاون الاقتصادي هو العمل المهادف إلى تحقيق التمييز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة. (بوزيدي، 1999، صفحة 15)

## ❖ مفهوم التكامل الاقتصادي:

أ/ لغويا: كلمة التكامل في اللغة معناها وضع الجزأين بجانب بعضهما البعض فيصبحان وحدة واحدة، فمعنى التكامل ينطوي على التلازم والتقابل، وتبادل بين العناصر المشمولة بفعله أي أنها تشترك معا في الفعل وأنه لا يمكن أن يعمل أو يوجد أحدها دون العناصر الأخرى. (القرويني، 2004، صفحة 36) أما بالنسبة للفعل فهو يعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر، فكما هو معروف أن القطاعات الاقتصادية يكمل بعضها البعض الآخر، فعلى سبيل المثال القطاع الزراعي من خلال ما يقدمه من مواد أولية يكمل القطاع الصناعي وهذا ما يسمى تكاملا قطاعيا، ويكون أيضا بين دولتين واحدة صناعية والأخرى زراعية، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه التكامل في المجال اللغوي. وظف مصطلح التكامل Integration في العديد من الأدبيات المعنية بتحليل الظواهر الاقتصادية أو السياسية وحتى في تحليلات السياسة الخارجية، لكن لم يفصل الباحثون في تعريف دقيق أو متفق عليه، وغياب الإجماع يربط أساسا بتعقيد الظاهرة التكاملية وتعدد أبعادها

ب/ إصطلاحا: هناك العديد من التعريفات الخاصة بالتكامل مثارة في أكثر من مجال فوفقا لطبيعة الموضوع سنعتمد على الجانب الاقتصادي في التعريف الإصطلاحي للتكامل إذ نجد أن هناك إتفاق بين علماء الاقتصاد والسياسة على أن التكامل قد يكون عملية أو حالة. (رحماني ، 2005، صفحة 2)

✓ **التكامل عملية:** لأنه ينطوي على التدابير والإجراءات والوسائل التي تستخدم في إنجاز العملية التكاملية.

✓ **التكامل حالة:** لأنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين إقتصاديات الدول الأطراف وينقلها من حالة تفرقة إلى حالة إنسجام .

- وعرف أرنيسست هاز التكامل على أنه ذلك المسار الذي تقوم فيه الدول بنقل ولاءاتهم وتطلعاتهم وأنشطتهم السياسية نحو مركز جديد بحيث يمتلك هذا المركز المؤسسات والسلطة التي لها اختصاصات تعلق تلك التي تملكها الدولة القومية (Haas, 1958, p. 16)

حسب هذا التعريف الذي قدمه أرنيسست هاز فإن الهدف من التكامل هو وجود جماعة سياسة جديدة تفرض نفسها على الوحدات الأخرى المتواجدة مسبقا.

- ويعرف " بيلا بالاسا " B.Balassa " في كتابه نظرية التكامل الاقتصادي أنه تنسيق ونوع من

الإدارة (as a process and statue of affairs) فهو تنسيق لأنه يقوم على معايير

هدفها إلغاء التمايز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول المتخلفة وهو نوع من الإدارة المتمثلة

في إلغاء الصور المتباينة للتمييز بين الإقتصاديات الوطنية. (رحماني ، 2005، صفحة 4)

حسب هذا التعريف فإن التكامل يعبر عن صورة من المساواة وإلغاء التمايز بين الوحدات الاقتصادية وإدارتها والتنسيق فيما بينها.

- وكتعريف إجرائي للتكامل الاقتصادي من مجمل التعاريف التي ليس بالإمكان التطرق إليها كلها

من خلال هذه الدراسة فإن "التكامل الاقتصادي هو مجموع الإجراءات التي تتحقق من خلال

التشابك في العملية الإنتاجية بين إقتصاديات دول الأطراف، والتي ترمي إلى إزالة كافة الحواجز

والقيود الجمركية على التجارة والخدمات والسلع وإلغاء كافة أشكال التمييز بين الوحدات

الاقتصادية لدول مختلفة تجمعها علاقات تبادلية قائمة على التنسيق بغية تحقيق عوائد مشتركة من

خلال الإستغلال المشترك للإمكانيات والموارد التي تحوزها الأطراف المتكاملة.

## 2.2 أهداف التكامل الإقتصادي:

للتكامل أهداف متعددة تخص الجانب الاقتصادي والسياسي والأمني وتكتسي هذه الأهداف أهمية متزايدة

في العصر الراهن في ظل العولمة، لكن في هذه الدراسة سندرج الأهداف الإقتصادية فقط وهي:

• **توسع حجم السوق:** التكامل الاقتصادي يتيح إقامة الصناعات الكبيرة والإستفادة من مزايا

الإنتاج الكبير والتي تتمثل في انخفاض نصيب الوحدة من المنتج من النفقات الثابتة وهذا يساعد

على تطوير المنتجات وكل هذه المزايا تنبثق من الميزة الأساسية وهي اتساع حجم السوق

(بلقاسمي، 2011، صفحة 21).

- **زيادة التنمية الاقتصادية:** وذلك من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاج بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل القومي بالإضافة إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وذلك بإقامة مشروعات هامة والمتمثلة في الصناعات الإنتاجية وصناعة مستلزمات الإنتاج (الغندور، 1983، صفحة 272)
- **زيادة الشغل:** إن إلغاء القيود على حركة الأشخاص من شأنه أن يساهم في الحد من البطالة مما يحقق التوازن في الموارد المتاحة وعدد السكان
- **تحقيق تكامل العناصر والمكونات المختلفة للإقتصاديات الوطنية:** أي بإقامة مجتمعات إنتاجية متكاملة صناعية أو زراعية- صناعية على مستوى التكتل الاقتصادي (القزويني، 2004، صفحة 272)
- **تحقيق القوة الاقتصادية:** يتحقق التكامل لهذه الدول مناعة أكبر ضد الهزات والإضطرابات الداخلية والإقليمية والدولية واحتمالات الإعتداء وفرض العقوبات والحصار (القزويني، 2004، صفحة 272)

### 3.2 التكامل الاقتصادي مقارنة نظرية:

لتفسير ظاهرة التكامل في جانبها الاقتصادي سيتم التركيز في هذه الدراسة على اسهامات المدرسة الوظيفية الجديدة، التي تعتبر من النظريات التي تطرقت لهذا البعد خاصة وأنها تابعت مسار الموجة الأولى للتكامل الإقليمي، وجاءت هذه النظرية بعد النجاح الذي حققته المجموعة الأوروبية في التكامل الاقتصادي.

تعتبر الوظيفية الجديدة امتداد للوظيفية الأصلية ورد فعل لها والتي تنطلق من فكرة رفض عزل القضايا التقنية على السياسية كما فعل دفيد ميتزاني، ويعتبر أرنيسست هاس Ernest heas هو الذي أرسى دعائم هذه النظرية. (Kauppi.v, 1999, p. 213)

تشكل الوظيفية الجديدة الإطار الفكري النظري للمجموعة الأوروبية من خلال تركيزها على خلق مؤسسات مركزية إقليمية لخدمة التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية (جندلي، 2007،



صفحة 247)، وتركز الوظيفة الجديدة على مجموعة من الفرضيات التي يتفق حولها معظم منظريها وهي :  
(حمدوش، د.س.ن)

- التكامل يكون بالشروع في القطاعات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في إقتصاديات الدول التي تدخل في المسار التكاملي

- البدء في العملية التكاملية يكون في المجالات السياسية الدنيا لكن يتم ذلك في ظل قيادات سياسية

- الإعتداد على التكامل الجهوي بدلا من التكامل في الإطار الدولي

- أهمية ودور النقابات والجماعات التي تمثل مصالح إقتصادية واجتماعية ضاغطة على الحكومة الوطنية

تركز التجربة التكاملية حسب "أرنيسست هاس" على ثلاث عناصر أساسية هي: (جندلي، 2007، صفحة 247)

- مبدأ التعميم أو الإنتشار الذي يعني أن التكامل في قطاع يؤدي إلى التكامل في بقية القطاعات الأخرى

- التسييس التدريجي من خلال الإنتقال من المسائل التقنية- الفنية إلى المسائل السياسية

- عنصر الولاء للتنظيم الدولي إقليميا كان أم دوليا لإقامة العملية التكاملية

باعتبار المحاولات الأولى للتكامل تكون في الحقل الإقتصادي لتنتشر فيما بعد لبقية الحقول الأخرى،

فالوظيفية الجديدة تفرض وجود قوة دفع مستمرة في اتجاه العمل التكاملي، أو ما يسمى بالتدفق الانتشاري

spill-over فالعملية التكاملية تبدأ بتحقيق التعاون في أحد الميادين أو القطاعات الفنية ويفترض أن

يكون للنجاح المتحقق فيها قوة دفع تكفي لحث قطاعات أخرى على مزيد من التكامل بسبب التشابك

بين مختلف القطاعات الفنية، مما يؤدي إلى إزالة الشكوك المتبادلة بين نخب دول التكامل، وينبه هاس إلى

أن التعميم لا يحدث بشكل آلي ولكنه مرتبط بإرادة الأطراف واستعدادها للتكيف مع الواقع الجديد من

جهة وتعميمها للنجاح في قطاع على قطاعات أخرى من جهة ثانية. (بلقاسمي، 2011، صفحة 37)

فبالنسبة لإتحاد المغرب العربي فيمكننا اسقاط هذه النظرية وذلك بالإستثمار والإهتمام بالجانب

الإقتصادي في إعادة تفعيله وبناءه حسب فكرة الإنتشار والتداخل بين عملية التكامل الفني والسياسي،

حيث يؤدي التكامل في قطاع معين بين هذه الدول إلى انتشار العملية بشكل تدريجي إلى مجالات أكبر بما فيها السياسي.

ويقول "هاس" لكي يتم تحقيق تقدم فعلي في مجال التكامل لا بد من التوافق في الإلتزام بين النخبة والقيادة الحكومية حول الأهداف والوسائل حتى لا يحدث تراجع أو انتكاسة لمسار التكامل spill-back ولأجل استمرار التكامل لا بد من تحقيق توازن بين التقدم في المستويين الاقتصادي والسياسي، فالتوجه الاقتصادي يأتي ويتحدد عبر إطار وموقف سياسي مقابل، فتوفر التوافق السياسي أو انعدامه يمكن أن تكون له آثار دافعة أو تفكيكية والتي عبرت عنها النظرية ب spill – back. (بلقاسمي، 2011، صفحة 38)

### المحور الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي المغربي وتحدياته

لقد سعى اتحاد المغرب العربي منذ نشأته للوصول إلى تكامل إقليمي جهوي مغربي وفق متطلبات وعناصر الطرح الوظيفي الجديد الذي يدعو إلى التكامل الجهوي بتحديد الأهداف المتنوعة التي لم تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي بل إلى ارتباط وعلاقة هذا الأخير بالأبعاد السياسية والأمنية والثقافية والإنسانية، فمن الأهداف الاقتصادية التي سعت لتحقيقها دول المغرب العربي هي تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

### **1.3 مقومات اتحاد المغرب العربي.**

إن الحكم على النجاح أو الفشل في تحقيق أهداف السياسات التكاملية يعتمد بشكل أساسي على مدى توافر المقومات الضرورية واللازمة للعملية الاندماجية، من تكوين جغرافي وبشري واقتصادي وثقافي، فالمغرب العربي يتوفر على خصائص ومقومات تمنحه المواصفات المطلوبة لجعله فضاءا وتكاملا إقتصاديا ذو أهمية استراتيجية معتبرة بامتلاكه عوامل مهمة تمكنه من تكوين كيان متماسك وسوف نعرض فقط المقومات الاقتصادية التي تتوفر عليها هذه المنطقة:

## ➤ الأراضي الصالحة للزراعة

يغطي المغرب العربي مساحة تقدر ب: 5.782.140 كلم<sup>2</sup> تشكل مانسبته %42 من المساحة الإجمالية للوطن العربي، وتشكل الجزائر وحدها مانسبته %41 من المساحة الإجمالية للدول المغاربية، (قسم البحوث والدراسات، 2021) تتوزع مساحة المغرب العربي بين خمسة أقطار كالتالي :

الجدول رقم 1: مساحة بلدان المغرب العربي

البلد	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
المساحة كلم <sup>2</sup>	2.381.471	1.759.540	1.032.455	446.550	163.610
المساحة الصالحة للزراعة (مليون هكتار)	283.2	176	102.5	44.6	15.5

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على عدة مراجع

من خلال الجدول نرى مدى توفر المغرب العربي على مساحة شاسعة التي تتوغل في أفريقيا وتفتح على أوروبا وتتصل بالشرق العربي، وهذه المساحة منها 468.8 مليون هكتار (صالح، 2005، صفحة 302) أراضي صالحة للزراعة تتوزع بنسب متفاوتة بين تلك البلدان، كما توجد مساحة كبيرة من الأراضي الرعوية الطبيعية تعمل على زيادة وزن الثروة الحيوانية البرية في منطقة المغرب العربي، بالإضافة إلى ساحل كبير يمتد من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمملكة المغربية إلى البحر الأبيض المتوسط على شواطئ المغرب والجزائر وتونس وليبيا، حيث يمكن الاستفادة من إنتاج وتجارة الأسماك في الأسواق الدولية والإقليمية. (قصدي، صفحة 25)

إضافة إلى الإمكانيات والموارد الزراعية السابقة الذكر، فإن منطقة المغرب العربي تتربع على مساحة رعوية طبيعية كبيرة قدرت بحوالي 19% من المساحة الإجمالية، تحوي أجود الأعشاب التي تعتبر غذاء للماشية، لذلك فإنه إذا حسن استغلالها ستزيد من الثروة الحيوانية خاصة البرية منها، كما أن استغلال السواحل حوالي 8019 كلم التي تطل عليها البلدان المغاربية بداية من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمغرب،

التي تلتقي فيها التيارات الباردة مع التيارات الدافئة للمساعدة على تكاثر الأسماك، وصولاً إلى شاطئ البحر المتوسط شمال المغرب والجزائر وتونس وليبيا. (العربي، 2014، صفحة 48.57)

➤ **الثروات المعدنية والطاقوية:** يتوفر اتحاد المغرب العربي على موارد معدنية وطاقوية كبيرة

ومتنوعة التي تشكل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، ومصادر الطاقة للإقتصاديات الحديثة فهي تشمل على حجم احتياطات غازية يزيد عن 6000 مليار م3 واحتياطي بترولي يتجاوز 5مليار طن، مع احتمالات شبه مؤكدة لإكتشاف احتياطات أخرى في موريتانيا والصحراء الغربية والجزائر وليبيا والمغرب، إضافة إلى الإحتياطات من الفوسفات التي تزيد عن 6 مليار طن خاصة في المغرب وتونس إضافة إلى إنتاج معدني وطاقوي هام يجعل المنطقة في حالة تكاملها مجالا لإستقطاب الإستثمارات (بلقاسمي، 2011، صفحة 142)

➤ **الإمكانيات المالية والتجارية:** إن توافر حد أدنى من الموارد المالية يساهم ذلك في تحقيق

التوظيف الرشيد للموارد العاطلة وأيضاً استغلال الموارد والثروات الطبيعية المتاحة وتشغيل الطاقات البشرية في الدول المغاربية، فكل دولة من هذه الدول لها إمكانياتها المالية المتوفرة، فمن العوامل المشجعة على إقامة تكامل اقتصادي أن الدول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التمويل اللازم للمشاريع المشتركة وأيضاً تتمكن الدول ذات الفائض من إيجاد فرص لإستثمار فوائدها من المشاريع، والجدول التالي يظهر بعض المؤشرات المالية والتجارية في بلدان المغرب العربي.

جدول رقم 02: المؤشرات المالية والتجارية لبلدان المغرب العربي لعام 2018

الدول	المؤشرات	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	ميزان المدفوعات	مديونية خارجية
الجزائر	173.76	41.80	46.27	22.56	0.11	
المغرب	117.92	28.60	51.04	12.23	0.70	
تونس	39.87	15.53	22.70	5.23	2.09	
ليبيا	48.36	24.81	12.83	11.12	0.61	
موريتانيا	5.24	1.90	2.6	1.22	8.51	
المجموع	385.15	112.64	135.44	52.36	12.02	

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أن الإمكانيات المالية لدول المغرب العربي تكفي لتغطية نسبة هامة من الإستثمارات بغية تحقيق تنمية معتبرة لهذه الدول إذا توفرت العوامل اللازمة، ومما لا شك فيه أن هناك تباين في حجم هذه الإمكانيات المالية على مستوى الدول، وأيضا نلاحظ أنها بدأت بالتخلص التدريجي من مشكلة الديون مقارنة بالسنوات الماضية وهذا يساعد على النهوض من جديد لإنعاش إقتصادياتها وتحقيق تكتل يساهم في تحقيق التنمية وتحسين الأوضاع الاجتماعية بالإضافة إلى زيادة دخلها المحلي الإجمالي حيث نجد أن الجزائر تتصدر المجموعة بناتج إجمالي يفوق 170 مليار دولار، فقد استطاعت دول الإتحاد مجتمعة أن تحصل على ما قيمته 385.15 مليار دولار.

### 2.3 تحديات التكامل المغربي:

بالرغم من الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها منطقة المغرب العربي الملائمة لقيام وحدة اقتصادية إلا أن هذا المطلب له العديد من العراقيل والمعوقات حالت دون الوصول إلى هذا المآل وهذه المعوقات هي:

#### ❖ الإختلالات الاقتصادية الهيكلية: تتميز هياكل الإقتصاديات المغربية بسيادة نمط الإنتاج

الأولي، والإعتماد على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع ، وضعف القاعدة التكنولوجية، وضآلة نصيب الصناعة التحويلية والتي لم تتعد 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي في مجمل الدول المغربية حسب تقديرات عام 2010، وبذلك فإن محاولة إلغاء الحواجز أمام التجارة

البيئية، جعل كل طرف يخشى على منظومته من التلاشي نتيجة انتقال السلع البضائع بطريقة غير مدروسة، أو عدم الإلتزام بالإجراءات القانونية. (بكاوي، 2013/2012، صفحة 228)

❖ **اختلاف الأنظمة الاقتصادية والتجارية الإنمائية في دول المغرب العربي:** حيث ترتب عنها

اختلاف في السياسات والتوجهات الاقتصادية وتباين الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية، كما يعتبر استرداد الأنظمة والمناهج من بين العوامل التي أدت إلى تعميق الهوة بين أقطار المغرب العربي (النوي، 2015، صفحة 36)، وبالتالي ذهب كل دولة إلى توفير حد أدنى لحماية مخططاتها الإنمائية وانغلاقها على نفسها، فتوالت فيها ما يسمى بالخطط العشرية، الخماسية والثلاثية سعياً منها إلى تحقيق أهداف قطرية بحتة (بكاوي، 2013/2012، صفحة 229).

❖ **ضعف المبادلات التجارية البيئية والتبعية للخارج:** يبقى حجم المبادلات التجارية ضعيفا ولا

يرقى إلى المستوى المطلوب فقط بنسبة 3% من مجموع مبادلات الدول الخمس وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما هو محقق في تجمعات إقليمية أخرى على غرار الإتحاد الأوروبي حيث تمثل نسبة المبادلات التجارية 60% من مجموع مبادلاتها مع العالم الخارجي (عايشي ك.، 2011، صفحة 7) حيث يمثل الإتحاد الأوروبي بالنسبة للدول المغاربية شريكا إقتصاديا من الدرجة الأولى وهذا ما قد يزيد من هشاشتها وجعلها تابعة ومرتبطة بالتطورات الظرفية للإقتصاديات الأوروبية (générale, 2003, p. 23)

❖ **الحواجز الجمركية:** إن عدم وجود تعريف جمركية موحدة على غرار ما هو معروف في التكتلات

الاقتصادية الأخرى يعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالية من التجارة البيئية (عايشي ك.، 2011، صفحة 8)

❖ **ضعف وقلة البنية الأساسية المخصصة للنقل والمواصلات بين دول الإتحاد المغاربي:**

يتجلى ضعف وتخلف قطاع النقل والمواصلات البري والبحري وغياب الإنسجام بين أنشطة الأساطيل البحرية والجوية والبرية المغاربية (قصري، 2009/2008، صفحة 47)، في قلة قنوات

التصدير والإستيراد وأماكن الشحن والتفريغ، الأمر الذي يستوجب وجود سياسة مشتركة لإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية وتوحيد خطوطها، وإقامة أساطيل برية وبحرية وجوية لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية، والعمل على توسيع قاعدة التبادل التجاري، فالعبرة ليس في اتخاذ قرارات حرية انتقال السلع والأشخاص فحسب، بل في توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك. (بكاوي، 2013/2012، صفحة 230)

### المحو الثالث: سبل تجاوز المعوقات الاقتصادية لتفعيل التكامل المغربي

لقد ساهمت المعوقات العديدة التي سبق لنا ذكرها في تجميد عمل التكامل المغربي، وبهذا فمن الضروري إعادة النظر فيها ومعالجتها بالطرق والأساليب الممكنة خاصة لما لهذه الدول من مقومات التكامل، التي تعتبر دعامة أساسية وسبيل لقيام تكامل ناجح ذو منافع كبيرة تدركها حق الإدراك مجموع دول المغرب العربي، وبالتالي تظهر هنا الضرورة القصوى لعميلة تفعيل هذا الكيان الذي شهد جمود منذ سنوات عديدة لمواكبة عصر التكتلات الإقليمية وضمان مكانة له في الساحة الإقليمية والدولية، ومن هنا يمكن تحليل بعض الأهداف الاقتصادية لدول المغرب العربي من منظور الوظيفية الجديدة لنتمكن من إيجاد أهم الثغرات التي ساهمت في تعطيل مشروع التكامل ونحاول إيجاد حلول لها:

#### **1.4 الأهداف الاقتصادية لدول المغرب العربي - قراءة اقتصادية من منظور وظيفي جديد:-**

- تأسس إتحاد المغرب العربي بجملة من الأهداف المتنوعة والمتكاملة ليس فقط في الجانب الاقتصادي بل بأبعاد سياسية وأمنية وثقافية وإنسانية، وفيما يلي أهم الأهداف التي سعت إليها دول المغرب العربي:
- **السعي إلى تكامل جهوي:** فلقد اجتمع رؤساء دول المغرب من أجل تمثيل الإرادة السياسية العليا لشعوبهم ولمصلحة بلادهم ومن هنا تظهر الخلفية الأساسية وراء قيام هذا الإتحاد وهي تتطابق مع المنظور الوظيفي الجديد الذي يدعو إلى التكامل الجهوي.
- **التسييس التدريجي من خلال الإنتقال من المسائل التقنية وصولاً إلى المسائل السياسية:**

وهذا ما تحدف إليه إتفاقية مراكش من خلال تنمية الموارد البشرية والإقتصادية والإسراع بتنفيذ الخطط المعتمدة في ميدان التبادل التجاري وانتهاج سياسة اقتصادية تركز على مراحل ومدد

زمنية محددة لتحقيق المصالح المشتركة لكل الدول الأعضاء وتوفير الإمكانات المادية والبشرية لخدمة الأهداف الإتحادية، وحث المؤسسات القطرية والثنائية لإعطاء البعد المغربي جميع نشاطاته (بكاوي، 2013/2012، صفحة 174) ، وهذا مايتوافق مع الطرح الوظيفي لأرنيست هاس وبهذا يتم الإنتقال التصاعدي والتدريجي والتطور

● إدراج جماعات المصالح والنخب والأحزاب في العملية التكاملية: لتحقيق تكامل

إقتصادي فعال لا بد من تضافر جهود المجتمع المدني، وهو ما يخلق جوا من الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفاعلة فغياب المجتمع المدني من أهم أسباب تعطل المشروع المغربي، فلم يسجل التاريخ أي حركة شعبية تنادي بإقامة تكامل إقتصادي سواء على المستوى العربي الكلي أو في إطار منطقة المغرب العربي، (أقسم عمر، 2016، صفحة 23) فالنخب السياسية لا توجي إلى التوجه نحو ابداء النية الحقيقية في تفعيل المسار التكاملي، إلا أن هناك بعض النخب الأقل تأثيرا في النظم السياسية للبلدان المغربية تسعى إلى إحياء الإتحاد كالمجتمع المدني والأحزاب السياسية ومع هذا يبقى دورها ثانوي ولا يرقى إلى التأثير في السياسة الخارجية للدول، ومن هنا يبقى التكامل ثانوي لا يرقى إلى التأثير في السياسة الخارجية للدول، و يبقى مصير التكامل في يد النخب الحاكمة، وقراراتها هي الأساس الذي يقوم عليه التكامل الاقتصادي، (شليحي، د.س.ن، صفحة 42) وبهذا يكون التكامل واقفا على أرضية مهترئة حسب مانوه إليه أرنيست هاس حيث قال أنه لكي يتم تحقيق تقدم في مجال التكامل لا بد من التوافق في الإلتزام بين النخبة والقيادة الحكومية وبين الأهداف والوسائل.

● مبدأ التعميم أو الإنتشار: لقد اكتفت التجربة المغربية بالإشارة إلى قطاعات إقتصادية صناعية،

تجارية، زراعية تقنية، بصفة عامة ولم تحدد القطاع الحيوي الذي يكون بمثابة القاطرة التي تحرك التكامل من قطاع واحد إلى قطاعات أخرى عليا، كما في التجربة الأوروبية عند انشائها لمنظمة الحديد والصلب، بالرغم من بساطة هذا القطاع إلى أنه وصل إلى بناء بيئة جديدة ومحرك فاعل للتكامل.



من بين أهداف إتحاد المغرب العربي أنه يقوم على وجود مصالح مختلفة للدول ولكن غير متناقضة، وهذا من يولد الرغبة في التكامل والبحث عن الحلول بدل من التناقض على المستوى الخارجي وهذا ما ذهب إليه أرنيسست هاس من خلال نظريته.

#### 2.4 نحو مقارنة اقتصادية إقليمية جديدة لإعادة بناء المغرب العربي:

إن المقاربة الجديدة التي تلزم اتحاد المغرب العربي لإقلاع مسيرته مجددا، هي ذلك الإطار الذي يمكن الدول المغاربية من بلورة نظريات ومقاربات تكاملية تكييفية مع المتطلبات والواقع، وتتجاوز مأزق الخلافات البينية التي استدامت في مخيال صانع القرار المغاربي نحو بناء مقارنة تتجاوز المعطيات الكلاسيكية للبناء الإقليمي، مقارنة برغماتية نفعية تقدم تعريف اقتصادي للمنطقة بعيدا عن التعريف الخطابي، وتسمح للبلدان المغاربية من طرح بدائل تبادر بها النخب لطرح أفكارهم وطروحاتهم المتعددة، ليتمكن الاتحاد من تشخيص عاهاته ومعالجتها من خلال المتابعة المستمرة، وفيما يلي أهم السبل الاقتصادية أو الحلول التي تمكن من معالجة بعض الثغرات وتفعيل اتحاد المغرب العربي:

- إعادة النظر في المقاربة المتبعة في عملية التكامل الاقتصادي وهي التكامل عبر الأسواق والتي منذ البداية كانت تنذر بالفشل فالبرغم من العديد من الاتفاقيات المبرمة في مجال التبادل التجاري إلا أنه يبقى ضعيفا دون المستوى المطلوب، لذلك يجب اتباع استراتيجية التكامل الاقتصادي العميق والتي تعتمد إضافة إلى تحرير المبادلات في مجال السلع، على تحرير الخدمات وتحسين المناخ الإستثماري وخلق مشاريع مشتركة واتخاذ إجراءات هيكلية، من خلال إعادة تشكيل هيكل الإنتاج الزراعي والصناعي التي ستعطي دفعا قويا لتنمية المبادلات التجارية بينها (عايشي و النوري ، التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش، 2016، صفحة 11)
- إقامة منهج تنموي يتلاءم مع الخصوصية الحضارية للدول المغاربية ويتناسب مع امكانياتها وظروفها الواقعية بصورة تزيد التقارب ويحقق مصالحها ويخفف ازمتهما.
- إقامة مشاريع مغاربية مشتركة وذلك بتبني مقارنة هيكلية تؤدي إلى ادماج الاقتصاديات الوطنية لدعم تنمية المنطقة ككل مع تحسين القاعدة التكنولوجية والصناعة التحويلية

- تبني خطة شاملة تركز على التجارة البينية وتعزيزها واطلاق منطقة للتبادل الحر تقوم على الوحدة النقدية، وأيضاً اعتماد مبدأ المعاينة العشوائية للبضائع والسلع المستوردة والمصدرة، وإلغاء الازدواج الضريبي والاتفاق على تعريف جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي، وبالتالي افتتاح السوق المغاربية على بعضها البعض، فمحاولة إلغاء الحواجز أمام التجارة البينية جعل كل طرف يخشى على منظومته من التلاشي نتيجة انتقال السلع و البضائع بطريقة غير

مدرسة

- فك ارتباط الاقتصادات المغاربية بالدول المتقدمة والاعتماد على الإمكانيات الذاتية على مستوى المناهج والسياسات والإجراءات وأيضاً على مستوى السيادة على الثروات والموارد، والعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية مما يضمن المصالح المشتركة لتعزيز القوة التفاوضية أمام التجمعات الأخرى.

## الخاتمة

وفي الأخير يمكن القول أن التكامل في المجال الاقتصادي هو القاطرة التي تقود دول المغرب العربي نحو الإدماج والتكامل الحقيقي وتحقيق أهداف الإتحاد والوصول بذلك إلى التكامل في المستويات أو المجالات الأخرى، فكما هو معلوم لدى أغلب الاقتصاديين أن التكامل في المجال الاقتصادي له منافع عديدة بالنسبة لكل أعضائه، كزيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء فيه، واتساع نطاق التبادل التجاري مما يقوي الموقع التفاوضي مع باقي التكتلات الاقتصادية الأخرى، فدول المغرب العربي لها من الإمكانيات والمقومات الاقتصادية والموارد البشرية الهائلة ما يكفي لتجسيد ذلك لكنها تستخدم في الإطار المحلي الضيق بدلا من المجال المغاربي الواسع الذي يمكن أن يفرز آثار إيجابية على المدى الطويل إذا نجحت هذه الدول في تحقيق التنظيم والتنسيق الاقتصادي فيما بينها في اتجاه جاد نحو تفعيل هذا التكتل، فرغم الجهود المبذولة لتحقيق هذا الأخير لا تزال العديد من العوائق موجودة مما يسبب ضعف الإتحاد وجموده، وتعتبر المشاكل السياسية من أهم العوائق التي تحد من قيام الإتحاد المغاربي أيضاً غياب الإرادة السياسية لدى رؤساء هذه الدول.

ولهذا بات من الضروري تفعيل اتحاد المغرب العربي لما له من آثار إيجابية على اقتصاديات المنطقة المغاربية، وعلى صناعات القرار أن تستجيب لإرادات الشعوب المغاربية في إتمام مظاهر التكامل في شقه الاقتصادي على اعتبار أن هذه الشعوب متكاملة أصلاً لغةً و ديناً وتاريخاً.

## قائمة المراجع باللغة العربية

### المؤلفات

- أحمد الغندور. (1983). لإندماج الاقتصادي المغربي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربي.
- علي القزويني. (2004). التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.
- موسى رحمان. (2005). التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج في: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. د. م. ن: دار الهدى.
- صالح صالح. (2005). الإتحاد المغربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. د. م. ن: دار الهدى.
- عبد الناصر جندلي. (2007). التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية.
- عبد الرحيم إكرام. (2002). التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة. القاهرة: مكتبة مدبولي.

### الأطروحات:

- رقية بلقاسمي. (2011). التكامل الإقليمي المغربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية (رسالة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر
- قدور بوزيدي. (1999). التكامل الاقتصادي العربي (رسالة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.
- محمد عادل قصري. (2009/2008). التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة مقارنة بين إتحاد المغرب العربي والإتحاد الأوروبي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة قسنطينة2.

- مسعود بكادي. (2013/2012). دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية والإقليمية – حالي اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، وهران: المدرسة الدكتورالية للإقتصاد والتسيير.

#### المقالات:

- فاطمة النوي. (ديسمبر, 2015). انعكاسات الأوضاع الاقتصادية المغربية على التكامل الاقتصادي الإقليمي. ع.3. مجلة الإقتصاد والقانون.الصفحة36
- . كمال عايشي، و منيرة النوري . (ديسمبر, 2016). التكامل الاقتصادي المغربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش. ع.11. مجلة العقتصاد الصناعي، صفحة 11
- كمال و نوري منيرة، عايشي. (ديسمبر, 2011). التكامل الاقتصادي المغربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش. ع.11. مجلة الإقتصاد الصناعي، صفحة 7.
- محمد عادل قصدي. (بلا تاريخ). تفعيل التكامل الاقتصادي كآلية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية الراهنة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات إقتصادية.

#### المواقع الإلكترونية:

- قسم البحوث والدراسات. (14 فيفري, 2021). تم الاسترداد من دول المغرب العربي  
معلومات أساسية: : <https://www.aljazeera.net>

#### التقارير:

- التقرير الاقتصادي العربي. (2014). النشرة الإحصائية.

#### المراجع باللغات الأجنبية

- Haas, E. (1958). Uniting of Europe : political,soiel, and economic forces, 1950-1957. Great Britain: University of notre dame press.

- générale, D. d. (2003, avril). enjeux sur le Maroc de l'élargissement de l'Union Européenne à l'Est . *Ministère des finances et la privatisation Maroc*, p. 23.
- Kauppi.v, P. V. (1999). *International relation theory : realism, pluralism, pluralism and beeyoud*, 3rd ed. London: Allyna barcon.